

## رعاية الشريعة لمصالح العباد

بقلم الدكتور / مازن هنية  
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة  
الجامعة الإسلامية بغزة

### المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث  
رحمة للعالمين ، وعلى آله ، وصحبه ، ومن سار على هديه إلى  
يوم الدين ، وبعد :

إن الشريعة الإسلامية شريعة غراء ، خالدة ، مبنهاها على  
العدل والحق ، ورفع الظلم ، ورعاية الإنسان ؛ فكل ما جاءت به  
قيم وأخلاق ، والإنسانية جمعاء تتشوف إلى عدل الإسلام  
ورحمته ؛ للنجاة من تيه الظلم والظلام ، الذي أغرقها فيه أنظمة  
مادية ، لا تراعى حقاً ، ولا حرمة ، ولا مصلحة ، إلا المصلحة  
الضيقة لفرد ، أو جماعة ، ولو كان على حساب الناس وأموالهم  
ودمائهم .

وما تتميز به الشريعة من إقامتها للعدل ، ورعايتها  
لمصالح العباد من الحقائق التي يجب أن ينتبه إليها المسلمون ،  
خاصة أهل العلم والنظر منهم ، ليفهموا شريعتهم كما تستحق أن  
تفهم ، ويصلحوا من شأنهم كما يريد الله لهم ، لا كما تدعو إليه  
عواطف ومشاعر لا تراعى أصول هذا الدين ، ورحمته ، وعدله .  
هذا ليكون المسلم قادراً على أن يعبر عن دينه ونفسه  
تعبيراً صادقاً ، وحقيقياً ، وليكون قادراً على حمل رسالة الإسلام  
للعالمين كما أرادها الله . قال الله تعالى : " وما أرسلناك إلا رحمة  
للعالمين " (الأنبياء : ١٠٧) .

فضرورة أن يعلم المسلم والمجتهد ، أن الشريعة الغراء  
شريعة خير وحق ، ترعى مصالح العباد ، وذلك ليلتزم به كأصل

من أصول هذه الشريعة في منهجه ، واجتهاده ، هو الذى دعانى إلى الكتابة فى هذا الموضوع .

وقد جعلت البحث مشتملا على المقدمة السابقة ، وعلى ثلاثة مباحث ، قسمتها على النحو التالى :

- المبحث الأول : تعليل الأحكام بمصالح العباد .
- المبحث الثانى : رعاية النصوص لمصالح العباد .
- المبحث الثالث : رعاية الأحكام لمصالح العباد .

## المبحث الأول تعليل الأحكام بمصالح العباد

إن المقصود بتعليل الأحكام بمصالح العباد هو هل الأحكام جاءت لترعى مصالح العباد ، بتحقيق المصالح وحفظها ، ورعايتها من الفساد ، وهو ما يعبر عنه العلماء بجلب المصالح ، ودرء المفاسد ؟ .

لقد ناقش العلماء هذه المسألة مناقشة نظرية ؛ فأدى بهم الأمر إلى الاختلاف في المسألة إلى آراء عدة ، وكان في بعض الآراء نوع من التقييد أو الإفراط ؛ وذلك إما حذرا من الوقوع فيما يمس العقيدة بخل ما ، أو غلوا في ترتيب الأحكام على المصالح ؛ ترتيبا يجافى ما عليه المسلم من شفافية التأدب مع الله تعالى ، ويمكن حصر آراء العلماء في هذه المسألة في ثلاثة أقوال ؛ وذلك على النحو التالي :

### القول الأول :

ذهب أصحابه إلى أن حكم الله تعالى وفعله لا يعطل بعلّة ولا بحكمة ، وقد قال به أكثر المتكلمين ، ومنسوب لكثير من الحنابلة ، وبعض المالكية والشافعية ، وهو مذهب الظاهرية ، والجهمية ، والأشاعرة ، وقد نسب هذا القول لأهل السنة .

وأقول : إن في نسبة هذا القول إلى أهل السنة نظر ، فغاية ما عليه أهل السنة إنكار القول بالتعليل على طريق المعتزلة (١) .

### القول الثاني :

ذهب أصحابه إلى أن أحكام وأفعال الله تعالى معللة بمصالح العباد ؛ وذلك وجوبا على الله - تعالى عما يقولون - وقد قال به المعتزلة (٢) .

### القول الثالث :

ذهب أصحابه إلى القول بتعليل الأحكام بمصالح العباد ؛ وذلك منة ، وتفضل وإحسان من الله ، لا وجوب عليه ، والصواب نسبة هذا القول إلى أهل السنة جميعا بلا خلاف بينهم ؛

فكما قلت آنفا : إن أهل السنة يستكرون طريقه المعتزلة فى تعليل الأحكام؛ فلا يوجبون على الله شيئا ، ولكن لا ينكرون مجيء الأحكام على جهة رعاية مصالح العباد فى العاجل والأجل (٣) .  
**سبب الخلاف :**

إن الخلاف فى المسألة يرجع لأسباب ، يمكن إجمالها فى سببين :

**أولا : الاختلاف فى بعض المسائل العقلية :**

فهذه المسألة تأتى فى سياق الاختلاف بين المعتزلة وغيرهم فى العديد من المسائل ؛ كالتحسين والتقييح العقليين ، فقد كان للمعتزلة منهج يقوم على إثبات الحسن والقبح الذاتى للأشياء ، ثم يرتبون على ذلك إدراك العقل لهما قبل ورود الشرع ، والشرعية تأتى مقررة للأحكام المدركة بواسطة العقول ؛ فعندهم الحسن يوجب حكما يخالف القبح ؛ فوجب أن تأتى أحكام الشريعة على هذا النسق فتوجب للحسن ما يليق به من الصلاح ، وللقبح ما يليق به من درء الفساد .

وأما أهل السنة فيرون أن الحسن والقبح يدركان بالشرع ، والعقل لا مدخل له فى إدراك الشرائع (٤) .

**ثانيا : الاختلاف فى الفلسفة والمنهج فى علم الكلام والعقيدة :**

فمنهج المعتزلة يذهب فى الشطط بعيدا جدا ، فيغرق فى علم الكلام ، والجدل ، والعمل العقلى المجرد ، وهذا انعكس على ما قرروه هنا من قلة التأدب مع الله سبحانه وتعالى ، ولو كان لديهم بعض التأدب مع الله تعالى ، لما كان هذا الاختلاف البعيد بينهم وبين غيرهم .

هذا من ناحية المعتزلة ، أما من الناحية الأخرى ، فقد كان لمنكرى التعليل من الشفافية والورع ، والحرص على حسن الأدب مع الله تعالى ؛ ما دعاهم لرفض القول بمبدأ تعليل الأحكام بمصالح العباد .

ولكن هذه الشفافية والورع لم يمنعا أصحاب القول الثالث من القول برعاية الأحكام لمصالح العباد ؛ منة ، وإحسانا ،

وفضلا من الله تعالى ، وبذلك جاء قولهم معبرا عن واقع التشريع ، متأدبا مع الله تعالى .  
**الأدلة :**

لقد استدل أصحاب الأقوال لأقوالهم بأدلة ، سأعرض لبعض منها ، وذلك منعاً من الخوض بعيداً في جدل نظري ، لا فائدة فيه ؛ حيث إن الرجوع إلى الواقع التشريعي أولى من الجدل العقلي :

### **أدلة القول الأول :**

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بالكتاب ، وبعده من الأدلة العقلية ، يمكن بيان بعضها على النحو التالي :

**أولاً : الكتاب :**

قول الله تعالى : ( لا يُسألُ عما يفعلُ وهم يُسألون ) (٥) .  
**وجه الدلالة :** تدل الآية على أن الله سبحانه وتعالى وهو الموصوف بصفات الكمال كلها ، الخالق لما في الوجود ، والمالك له ، لا يجب عليه شيء ، فهو تعالى يفعل ما يشاء بيده الأمر كله ، والذي يسأل عن فعله المخلوق لا الخالق (٦) .

### **ثانياً : المعقول :**

واستدلوا بالمعقول بعدد من الوجوه ، أكتفى بذكر وجهين :

١. إن القول بتعليل الأحكام والأفعال بمصالح العباد ، يلزم منه القول باستكمال الله تعالى بهذه الأفعال والأحكام في ذاته ، وهذا محال في حقه تعالى ؛ فالله له الكمال المطلق ، لا يفتقر لشيء ، ولا يستكمل من أحد ؛ فيلزم القول بعدم تعليل الأحكام بالأغراض أو المصالح (٧) .

٢. إن غاية الأغراض تحقيق اللذة ، أو رفع الألم ، وهذا ما تشهد به البديهة ، والقول بتعليل الأحكام بالمصالح والأغراض يؤدي إلى هذا الأمر ، الذي يعد محالاً على الله تعالى ؛ فإذا كان محالاً على الله لزم منه فساد القول بأن الأغراض والمصالح غاية لله (٨) .

## أدلة القول الثانى :

استدل المعتزلة لمذهبهم بعدد من حجج العقل ، يمكن الإشارة لبعضها :

١. إن الواجب على الله تعالى فعل الأصلح ، فوجب أن تأتى أفعاله وأحكامه محققة لمصالح العباد (٩) .

٢. إن الله تعالى موصوف بصفات الكمال ، وذلك يوجب أن يكون الله عليما ، حكيما ، خبيرا ، وفى منزلة هذا القول يكون القول بوجوب تعليل الأحكام على الله بمصالح العباد (١٠) .

## أدلة القول الثالث :

استدل أصحاب هذا القول بأدلة كثيرة ، سأذكر طرفا منها؛ حيث إن ما سيأتى فى المباحث اللاحقة سيكون مؤيدا ومثبتا لما ذهب إليه أصحاب هذا القول ، ومن أدلتهم : الاستدلال بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والمعقول .  
أولا : الكتاب والسنة :

استدلوا بعدد من نصوص الكتاب والسنة ، والتي دلت على تعليل الأحكام بالمصالح أو درء المفاسد ؛ ومن ذلك :

أ - الكتاب :

قول الله تعالى : ( من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعا ) (١١) .

وجه الدلالة : لقد قررت الآية على بنى إسرائيل أن قتل النفس الواحدة ظلما وعدوانا كقتل الناس جميعا ؛ زجرا لهم عن قتل النفس عدوانا ، وقد عللت ذلك بفساد فعل أبى آدم الذى قتل أخاه ، والتعليل دليل رعاية المصلحة (١٢) .

وقوله تعالى : ( رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ) (١٣) .

وجه الدلالة : إن الآية تدل على بعثة الرسل بالحق من عند الله تعالى ؛ إرشادا وهداية للناس ، معللة ذلك بإقامة الحجة

عليهم ؛ وهذا التعليل فيه تحريض للناس على التزام الحق مصلحة لهم(١٤) .

والأمثلة من كتاب الله تعالى الدالة على تعليل الأحكام بالمصالح كثيرة .

ب - السنة :

جاء عن سهل بن سعد أن رجلاً اطلع من جحر في دار النبي - صلى الله عليه وسلم - والنبي - صلى الله عليه وسلم - يحك رأسه بالمدرى فقال : ( لو علمت أنك تنظر لطعنت بها في عينك ، إنما جعل الإذن من قبل الأبصار ) (١٥) .

وجه الدلالة : إن الحديث الشريف قد علل الاستئذان قبل الدخول على الناس في بيوتهم ، لما في ذلك من مفسدة الاطلاع على العورات ، وإدخال الحرج عليهم ، والتعليل - هنا - ظاهر في رعاية مصالح الناس بدفع الفساد (١٦) .

جاء عن أبي قتادة قال إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات ) (١٧) .

وجه الدلالة : لما كانت الهرة تخالط الناس ولا تتفك عنهم ؛ حكم المشرع بطهارتها ؛ دفعاً للحرج ، وهذا تعليل للحكم بمصلحة العباد (١٨) .

وقد أورد علماء الأصول في كتبهم الكثير من النصوص التي تدل على أن الأحكام قد جاءت معللة بمصالح ومقاصد للعباد ، فكانت دليلاً على أن الشريعة قد جاءت برعاية مصالح العباد (١٩) .

ثانياً : الإجماع :

ادعى الكثير من العلماء إجماع الأمة على تعليل الأحكام بالمصالح ، ولكن لا على جهة الوجوب على الله تعالى كما قالت المعتزلة (٢٠) .

وقد استدل أصحاب هذا القول بالإجماع من خلال وجوه عدة ؛ استدلوا بها استدلالاً عقلياً ، كذلك استدلوا بعدد من وجوه

المعقول ، وقد أثرت تركها لما لهذا القول من قوة تجعل الخوض في الحجج النظرية العقلية لا قيمة لها ، ولعل فيها انحرافا إلى متاهات المعتزلة .

وأخيرا إن من أقوى الأدلة التي استدلت بها أصحاب هذا القول ، هو استقرار الشريعة ، فبالاستقراء نجد الشريعة قد جاءت برعاية مصالح العباد منة وتفضلا وإحسانا من الله تعالى ، والنصوص التي ذكرناها تعد طرفا يسيرا من النصوص التي تدل على رعاية الشريعة لمصالح العباد (٢١) .

والمباحث اللاحقة سيكون فيها نوع من إظهار ما لاحظته المشرع من المصالح في النصوص ، وما لوحظ في التشريع والفروع .  
**المناقشة :**

لا أريد الدخول في مناقشة الأدلة مناقشة جزئية ، حتى لا أدخل في غمار معركة لفظية كلامية ، تجافى الواقع كثيرا ، خاصة مع من أغرق في عمل العقل ، أو مع من أغفل الواقع والتفت إلى الجانب النظري ، وأكتفى بتسجيل النقاط التالية :  
أن المعتزلة خاضوا في المسألة على نحو عقلى محض ، وناقشوها مناقشة جدلية فظة ، تجافى روح التشريع ، وما يجب أن يكون عليه المسلم من أدب مع الله تعالى ، وأظن أنهم السبب في تشعب الخلاف ، فموقفهم أدى بأصحاب القول الأول إلى القول بعدم تعليل الأحكام بمصالح العباد ؛ حذرا من الوقوع فيما وقع فيه المعتزلة .

وأما أصحاب القول الأول : الذين منعوا تعليل الأحكام بمصالح العباد ، فقد اتصفوا بشفافية كبيرة وعظيمة – تقدر لهم – ولكنهم في مواجهة المعتزلة ابتعدوا عن الواقع كثيرا ، ولو عادوا إلى الواقع لوجدوا أحكام الشريعة في كلياتها وفروعها تشهد رعاية مصالح العباد .

وأما أصحاب القول الأخير ؛ فإنهم خرجوا من الجانب النظري العقلى المحض ، الذى لا طائل منه ، لقراءة واقع



التشريع والوصول منه إلى أن الأحكام معللة بمصالح العباد ،  
وحينئذ لا قيمة للنظر العقلى المجرد ، ولا للحجج والبراهين التى  
لا طائل منها .

### القول الرابع :

فى ضوء ما تقدم ، فإننى أرى أن القول الثالث ، القائل  
بتعليل الأحكام بمصالح العباد منة وفضلا وإحسانا من الله تعالى  
على عباده هو القول الرابع ، للأسباب التالية :

أولا : لأن قول المعتزلة ضرب من الجدل النظرى الذى لا  
قيمة له ، فهو ضرب من التيه والسفه ، والقول فى حق الله بما لا  
يليق به ( سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا ) ( ٢٢ ) .

ثانيا : إن الرجوع إلى الواقع التشريعى ، واستقراء  
الشرعية يشهد بمجىء الأحكام على جهة رعاية مصالح العباد فى  
العاجل ، والآجل ، فلا يبقى للجدل النظرى مكان .

ثالثا : ثم إن الخلاف فى المسألة خلاف لا على مبدأ تعليل  
الأحكام برعاية مصالح العباد ، بل إن الخلاف مع المعتزلة على  
الطريقة التى أثبتوا بها تعليل الأحكام .

وكذلك أصحاب القول الآخر - مع القائلين بمنع التعليل -  
لا ينكرون المبدأ فى تعليل الأحكام بمصالح العباد ، بل الأمر  
عندهم يتعلق بما يليق بالله وما لا يليق ، وإن كنا نوافقهم فى نقد  
طريقة المعتزلة ، فهذا لا يدعونا لنكران الواقع .

### المبحث الثانى

#### رعاية النصوص لمصالح العباد

لقد ذكرت فى المبحث الأول ، أن أقوى الأدلة على رعاية  
الأحكام لمصالح العباد ، هو استقراء الشريعة بأسرها ؛ استقراء  
فروعها ، ونصوصها ، وقواعدها وأصولها ، وقد جاء على لسان  
كثير من العلماء ما يؤكد هذا الأمر :

قال الشاطبي : " والمعتمد إنما هو أنا استقرأنا من الشريعة أنها وضعت لمصالح العباد ، استقرأ لا ينزع فيه الرازي ولا غيره " (٢٣) .

قال أمير باد شاه : " وهى : أي المقاصد التى تدل على اعتبار الوصف ضرورية ؛ وهو ما انتهت الحاجة إليها إلى حد الضرورة ، ولهذا لم تهدر فى ملة من الملل السالفة ؛ بل روعيت لما يتوقف عليها نظام العالم .. " (٢٤) .

قال الأصفهاني : " وندعى إجماع الأمة ، ولو ادعى مُدَّع إجماع الأنبياء على ذلك ، بمعنى أنا نعلم قطعاً أن الأنبياء صلوات الله عليهم بلغوا الأحكام على وجه يظهر به غاية الظهور مطابقتها لمصالح العباد فى المعاش والمعاد ... " (٢٥) .

جاء فى المسودة : " بل يجوز أن يأمر بما لا مصلحة فيه ، ولكن التكليف منه إنما وقع على وجه المصلحة " (٢٦) .

وسأقوم بعرض عدد من نصوص الكتاب ، والسنة ، التى تدل على رعاية مصالح العباد .

أولاً : النصوص التى صرحت بمجىء الشريعة بالرحمة بالعباد ، والتيسير عليهم ، ورفع العنت والحرَج عنهم :

١ - نصوص الكتاب :

هناك الكثير من الآيات التى تشير إلى هذا الأمر ، وسأكتفى ببعضها :

قوله تعالى : ( وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ) (٢٧) .

وجه الدلالة : أن الآية تدل دلالة واضحة على رحمة الله بعباده ؛ فكان من رحمة الله بعباده أن أرسل نبيه بدين الحق رحمة بالناس لإسعادهم فى الدنيا والآخرة ، وهذا فيه عظيم الرعاية لمصالح العباد (٢٨) .

وقوله تعالى : ( ما يريدُ الله ليُجعل عليكم من حرج ولكن يريدُ لِيُطهركم وليُؤتِمَّ نعمتهُ عليكم لعلكم تشكرون ) (٢٩) .

**وجه الدلالة :** الآية صريحة فى الدلالة على رعاية مصالح الناس ؛ ودفع الحرج والمشقة والعنت عنهم ، وتطهير أنفسهم وذواتهم (٣٠) .

وقوله تعالى : ( يريدُ اللهُ بكمُ اليسرَ ولا يريدُ بكمُ العسر ) (٣١) .

**وجه الدلالة :** تدل الآية على أن الله سبحانه وتعالى إنما يريد بعباده ما هو خير وأيسر لهم ، ولا يريد بهم المشقة والعنت ؛ فالآية تدل دلالة صريحة على رعاية مصالح العباد ، ودرء المفاسد عنهم (٣٢) .

## ٢ - نصوص السنة :

جاء عن أبى أمانة - رضى الله عنه - قال : قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : ( إني لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكنى بعثت بالحنيفية السمحة ) (٣٣) .

**وجه الدلالة :** يدل الأثر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بما عليه الإسلام من السماحة ، والتيسير والتسهيل والرفق بالناس (٣٤) .

وجاء عن أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : ( إنَّ الدين يسر ولن يشاد الدين أحدٌ إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا ... ) (٣٥) .

**وجه الدلالة :** يدل الحديث على يسر الدين ، ويدعو الناس إلى أخذ أنفسهم بهذا اليسر ، وترك الغلو ، وهذا غاية فى رعاية مصالح العباد ، وتوجيههم إلى خير دنياهم ، وأخراهم (٣٦) .

وجاء عن عائشة - رضى الله عنها - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - دخل عليها عندها امرأة قال : ( من هذه ؟ ) قالت : " فلانة تذكر من صلاتها " قال : ( مَهْ عليكم بما تطيقون ، فوالله لا يمل الله حتى تملوا ) وكان أحب الدين إليه ما دام عليه صاحبه (٣٧) .

**وجه الدلالة :** يدل الحديث على حرص الإسلام على أخذ الإنسان نفسه ، بما هو فى مقدوره ، ووسعاه وأن لا يأخذها بما

يصل بها إلى العجز ، والعنت ، هذا دليل على حرص التشريع على رعاية مصالح العباد (٣٨) .

هذا وقد ساق علماء الأصول الكثير من النصوص التي تدل على أن الشريعة من حيث الجملة قد جاءت بالرحمة ، والتوسعة ، ورفع المشقة والخرج عن العباد ؛ رعاية لمصالحهم (٣٩) .

ثانيا : النصوص التي صرحت بدفع الفساد عن الناس :

١ - الكتاب :

قال الله تعالى : ( وإذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ) (٤٠) .

وجه الدلالة : تدل الآية على ذم الفساد ، وذم الساعى له ؛ إضراراً بالناس ، وتهديداً لمصالحهم ، ويحذر الله تعالى المفسدين ببيغضه للفساد ؛ وذلك زجراً لهم عن المضى فى فسادهم ؛ وهذا دليل على حرص المشرع على دفع الفساد عن الناس (٤١) .

وقوله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ) (٤٢) .

وجه الدلالة : من المعلوم أن الشريعة الإسلامية قد اهتمت بحفظ النفوس اهتماماً عظيماً ، فحفظ النفوس أحد الكليات التي جاءت الشريعة بحفظها ؛ وقد جعلت العدوان عليها من أكبر المعاصى والآثام قال الله تعالى : ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً ) (٤٣) .

ولكن الشريعة لم تقف عند دفع الفساد عن النفس بالعدوان عليها من الآخرين ؛ بل حذرت من اعتداء الإنسان على نفسه (٤٤) .

وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ) (٤٥) .

**وجه الدلالة :** إن الله تعالى حذر من العدوان على الناس في أموالهم ، والاستعانة بالحكام والسلاطين من أجل العدوان على هذه الأموال ؛ وهذا التحذير يأتي لما للمال من مكانة في النفوس ، ولما يترتب على العدوان عليه من فساد في الحياة ، وهذا دليل واضح على حرص الشريعة على دفع الفساد عن الناس (٤٦) .

٢ - السنة :

جاء عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( لا ضرر ولا ضرار ) (٤٧) .  
**وجه الدلالة :** إن هذا الحديث يمثل مبدأ من مبادئ التشريع الإسلامي ، وقاعدة من قواعده ، في دفع الضرر عن الإنسان ، وفي ذلك رعاية لمصالح الإنسان من جهة الاعتداء عليها وإفسادها .

وجاء عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ( لولا أن أشق على أمتي أو على الناس لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة ) (٤٩) .

**وجه الدلالة :** إن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمر المسلمين بالسواك عند كل صلاة ؛ حذرا من حقوق المشقة بهم بهذا التكليف ، وذلك بتعذر القيام به في بعض الأحوال . فكان ترك الأمر حتى لا يصبح تكليفا يسأل عنه المسلم ؛ فيحاسب إن قصر ، وهذا يوضح حرص النبي - صلى الله عليه وسلم - على دفع هذه المسألة ؛ وفي ذلك دفع للفساد عن المسلم المترتب على تقصيره إن كلف بأمر قد يشق عليه الالتزام به (٥٠) .

جاء عن أبي مسعود الأنصاري قال : " قال رجل : يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان " فما رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - في موعظة أشد غضبا من يومئذ " فقال : ( أيها الناس إنكم منفرون فمن صلى بالناس فليخفف فإن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة ) (٥١) .

وجه الدلالة : يمثل الحدث مبدأ من المبادئ التى كان يحرص عليها النبى - صلى الله عليه وسلم - وهو دفع العنت عن الناس ؛ وذلك بالتحذير من قيام من كان فى موقع الإمامة أو المسؤولية ، من أخذ الناس بالأشق عليهم ، فيلحق بهم فساد فى دينهم أو دنياهم(٥٢) .

### المبحث الثالث

#### رعاية الأحكام لمصالح العباد

لقد عرضت فى المبحث السابق عددا من نصوص الكتاب والسنة ، لإثبات أن الشريعة جاءت برعاية مصالح العباد ، وهنا سأعرض لثلاث قضايا فقهية ، كل قضية فى باب من أبواب الفقه؛ وذلك بغرض إثبات ملاحظة التشريع الإسلامى لمصالح العباد فى كافة المجالات ، والأحوال .

#### أولا : تضمين الصناعات :

من المعلوم أن الأصل فى الأمين عدم الضمان ، ويصبح ضامنا فى أحوال مخصوصة ، والعلماء لهم فى ذلك تفصيلات كثيرة ، والذى أريد بيانه - هنا - هو تضمين الصناعات ؛ مع أن الأصل فيهم الأمانة .

ولا أريد فى هذا المقام الخوض فى الخلافات الفقهية المتعلقة بهذا الموضوع ، ولا الخوض فى الضوابط والمعايير والأحوال التى وضعها العلماء بشأن تضمين الصناعات ، وتحديد الأحوال التى يضمن فيها الصانع ، والأخرى التى لا يكون فيها ضامنا .

والذى أريد قوله : إن العلماء اتفقوا على مبدأ تضمين الصناعات ، واتفاقهم على هذا المبدأ يعد خروجاً على المبدأ الذى أشرت إليه أولا وهو أن الأصل فى الأمين عدم الضمان ، فالمفترض فى الصناعات أن تكون يدهم يد أمانة ، والخلاف الواقع بين العلماء واقع فى التفصيلات لا فى مبدأ الضمان(٥٣) .

وهذا الاجتهاد قد وقع من الصحابة قبل الأئمة المجتهدين ،  
وقد ضمن عمر - رضى الله عنه - الصناع ، ومثله فعل الإمام  
على - رضى الله عنه - وسار على نهجهما كثير من  
الصحابة (٥٤) .

والحقيقة أن تضمين الصناع لا يعد خروجاً على المبدأ  
العام القاضى بعد تضمينهم إلا من الناحية الشكلية ، وأما من  
حيث المضمون فإنه لا يوجد اختلاف حقيقى ؛ فالقول بتضمين  
الصناع هو بمثابة معيار أورده الصحابة والعلماء من بعدهم على  
مبدأ عدم الضمان على الأمين ، وذلك محافظة على أصل أعظم ،  
ومبدأ أكمل من مبادئ الشريعة الغراء ؛ هو حفظ الحقوق ،  
والزجر عن التفريط فيها .

وذلك أن الصناع تشتد حاجة الناس إليهم ، فإذا أمنهم الناس  
على متاعهم ؛ فإنما لشدة الحاجة لذلك ، ولو أخذ الصانع بالمبدأ  
العام من عدم تضمين الأمين ، لأفضى ذلك إلى مفسدة تفريط  
الصناع بأمثلة الناس ، وهذا حصل بالفعل ، مما دعا عمر وعلياً  
رضى الله عنهما إلى تضمين الصناع .

وهذا التضمين من الصحابة التزام بأصل من أصول  
الشريعة ، ومبدأ عام من مبادئها ، وهو ضرورة حفظ مصالح  
الناس ورعايتها ، وعدم التفريط فيها والعبث بها .

لذلك فإن الحنفية اعتبروا أن تضمين الصناع هو من باب  
الاستحسان ؛ فالأصل عدم الضمان ، ولكن استحساناً ألزم الصانع  
بالضمان . يقول الزيلعى : " لأن تضمين الأجير المشترك كان  
نوع استحسان عندهما - أى صاحبي - صيانة لأموال الناس ،  
لأنه يتقبل الأعمال من خلق كثير رغبة فى كثرة الأجرة وقد  
يعجز عن القيام به فيقعد عنده طويلاً ؛ فيجب الضمان " (٥٥) .

والمالكية خرجوه على قاعدة سد الذرائع ، يقول حسين :  
" ومنها صناع السلع ، قيل يضمنونها إذا ادعوا ضياعها ، سدا  
لذريعة الأخذ ، فإنهم يؤثرون فيها بصناعتهم فتتغير فلا  
تعرف ... " (٥٦) .

وبغض النظر عن طريقة التخريج لتضمين الصناعات على مبدأ الاستحسان ، أو سد الذرائع ، فإن الأساس فى ذلك رعاية مصلحة العباد ، ودرء الفساد عنهم .

ثانيا : عدم قطع يد السارق فى عام الرمادة :

إن عقوبة السارق معلومة فى الشريعة ، وهى قطع يده كما أمر الله سبحانه وتعالى ؛ حيث قال : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ) (٥٧) .

وحكم القطع من الأحكام القطعية الثابتة التى لا نزاع فيها ؛ - ولكن نجد أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قد ترك قطع يد السارق عام الرمادة بسبب المجاعة التى لحقت بالمسلمين .

ولم يذكر أنه ترك القطع بسبب اختلال فى ركن الجريمة ، أو شرط من شروطها ، وذلك إذا قيمنا الأمر من الناحية الشكلية المحضة ، وأما إذا تأملنا موقف عمر - رضى الله عنه - تأملا دقيقا - وهو الحريص على إقامة حدود الله - فلا بد أن نجد مبررا منطقيا أدى به إلى عدم إقامة الحد (٥٨) .

وهنا يطرح السؤال ، إلى أى أمر رجع عمر - رضى الله عنه - فى درء القطع عن السارق فى عام المجاعة ؟ .

قد يفسر الأمر بتفسيرات عدة ، فقد قيل : إن عمر - رضى الله عنه - لم يقطع الأيدي فى عام المجاعة بسبب حالة الضرورة التى لحقت بالناس ، فالجائع الذى شارف على الهلاك مرخص له بفعل المحظورات كأكل الميتة - مثلا - فمن القواعد المقررة فى شريعتنا أن الضرورات تبيح المحظورات (٥٩) .

ولكننى أجيب عن هذا الأمر بأن حالة الضرورة التى قد يعذر بها السارق ، لا تتعلق بعموم الناس ، والدليل على ذلك وجود السارق والمسروق منه ، أى وجود من يملك ومن لا يملك ، وهذا على فرض أن السارق هو من لا يملك .



وهذا الأمر قد جعل بعض العلماء يضع ضابطا للحالة التي لا يقطع فيها السارق ؛ فشرط لعدم القطع عدم وجود الثمن الذي يشتري به المسروق ، وأن يكون الغرض إحياء النفس .. إلخ .  
فحسب هذا التفصيل ، فالضرورة التي تبيح المحظور ليست حالة الجوع المطلقة ، بل إن الجوع إذا كان على وجه مخصوص ، يتهدد به حياة الإنسان فيكون حينئذ العذر فى عدم القطع .

فالتقدير بالضرورة ينظر إليه كقضية خاصة ، وإن تمت مراعاة الحالة العامة للناس فالخصوصية تبقى قائمة (٦٠) .  
والمأثور عن عمر - رضى الله عنه - أن منهجه فى عدم القطع كان مطلقا ؛ فالروايات تقول : ( إن عمر بن الخطاب أسقط القطع عن السارق فى عام المجاعة ) (٦١) .

لذا فإننى أرى أن عدم القطع كان قضية كلية بغض النظر عن خصوصية الأفراد ، فعمر - رضى الله عنه - قد تجاوز البعد الذاتى والشخصى للأفراد حين ترك القطع .

وهنا أقول إن الشريعة الإسلامية ترفع مصالح العباد ، وتقوم على إرساء قواعد الحق والعدل ، والإمام يتحمل المسئولية عن رعاية هذه المصالح التى جاءت بها الشريعة ؛ سواء فى دينهم ، أو دنياهم .

فالحاكم يلزم الناس بما أوجبه عليهم الشريعة من واجبات ، تنظم الحياة وترعى الحقوق ، ويلتزم الحاكم لهم بمآلهم من حقوق ورعاية مصالح ، ومن أوجب الواجبات على الإمام تحقيق الأمن للمسلمين ، الأمن الاجتماعى ، السياسى ، الاقتصادى ... إلخ .

وفى عام المجاعة لم يتمكن عمر - رضى الله عنه - من رعاية هذه الحقوق ، وحينئذ كيف يحاسب الناس ، ويعاقبهم بالقطع ، وهو لم يؤمن لهم أمر حياتهم ومعشتهم .

ويدل على ذلك قضاء عمر فى رقيق حاطب ، فعن يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب " أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب - رضى الله

عنه - فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ثم قال عمر: أراك تجيعهم . ثم قال عمر : والله لأغرمنك غرما يشق عليك ثم قال للمزني : كم ثمن ناقتك فقال المزني قد كنت والله أمنعها من أربعمائة درهم فقال عمر : أعطه ثمانمائة درهم " (٦٢) .

**وجه الدلالة :** فهذا الأثر فيه دلالة على أن عدم قيام السيد بحق العبد من الرعاية ، وتوفير حاجاته الأساسية ، هي السبب في إسقاط عمر - رضى الله عنه - للعقوبة عن العبد ، وتحميل ثمن المسروق على السيد .

لذا يمكن القول : إن ترك عمر للقطع كان يقوم على أساس أنه كحاكم يحكم بشرع الله ليتحمل المسؤولية عن تطبيق الحدود ، حفظا لحرقات المسلمين ، ودمائهم ، وأموالهم ، ويتحمل المسؤولية نحو الناس بما لهم من حقوق ، فيطعم الجائع ، ويكسو العريان ويوفر الأمن لهم .

وكل هذا يؤكد المبدأ بأن أساس التشريع يقوم على رعاية مصالح العباد ، وولى أمر المؤمنين يجسد هذا الأمر ، ولا يجوز أن يحاسبهم على زلاتهم ، وهو لا يتمكن من القيام بحقوقهم ، فإن فعل ذلك فقد جافى روح التشريع فى مقاصده .

وهذه من المعانى التى يغفل عنها الكثير من المسلمين ، الذين يصورون الإسلام فى طرحهم على أنه لإقامة حدود ، وقطع أيدي وأعناق ، ولا يعلمون أن رعاية حق الفرد وتأمينه فى حياته ومعاشه يأتى قبل محاسبته .

وهذا مبدأ التزمه عمر - رضى الله عنه - تطبيقا لروح التشريع ، ورعاية لفلسفته فى رعاية مصالح العباد ، وأخذهم بالأرفق والأيسر بهم ، ويؤكد ذلك أن ابن القيم قد جاء بهذا الفرع الفقهى بعد تأصيله لمبدأ رعاية المصالح ، حيث قال : " فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ، ومصالح العباد فى المعاش والمعاد ، وهى عدل كلها ، ورحمة كلها ، مصالح كلها ، وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة

إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث ، فليست من الشريعة ، وإن أدخلت فيها بالتأويل..." (٦٣).  
ثالثاً : المصالحة على ثلثي تمر المدينة في الأحزاب :

من الأحداث التاريخية المشهورة في حياة الأمة الإسلامية غزوة الأحزاب ، التي عصفت بالمسلمين ، فكانت محنة عظيمة قال الله تعالى عنها في كتابه : ( إذ جاءوكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا ) (٦٤) .

وتتجلى رحمة النبي - صلى الله عليه وسلم - وحرصه على أمته ، فيسعى للتخفيف عنهم ، بمصالحة الكفار وردهم عن المؤمنين على أن يدفع لهم ثلث تمر المدينة ، وذلك اجتهد منه - صلى الله عليه وسلم - وليس حكماً أمر به من الله تعالى (٦٥) .

جاء في البداية والنهاية : " فلما اشتد على الناس البلاء بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى عيينة بن حصن ، والحارث بن عوف المري ، وهما قائدا غطفان ، وأعطاهما ثلث ثمار المدينة ، على أن يرجعا بمن معهما عنه ، وعن أصحابه ، فجرى بينه وبينهم الصلح حتى كتبوا الكتاب ، ولم تقع الشهادة ، ولا عزيمة الصلح ، إلا المرادة ؛ فلما أراد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يفعل ذلك بعث إلى السعدين فذكر لهما ذلك ، واستشارهما فيه ، فقالا يا رسول الله : أمر تحبه فنصنعه ، أم شيء أمرك الله به لا بد لنا من العمل به ، أم شيء تصنعه لنا ، فقال : بل شيء أصنعه لكم ، والله ما أصنع ذلك إلا لأنى رأيت العرب رمتكم عن قوس واحدة ، وكالبوكم من كل جانب ، فأردت أن أكسر عنكم من شوكتهم إلى أمر ما ، فقال له سعد بن معاذ : يا رسول الله ، قد كنا وهؤلاء على الشرك بالله ، وعبادة الأوثان ، لا نعبد الله ولا نعرفه ، وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة واحدة إلا قرى أو بيعا ، أفحين أكرمنا الله بالإسلام ، وهدانا له ، وأعزنا بك وبه ، نعطيهم أموالنا ؟! ما لنا بهذا من حاجة ، والله لا

نعطيهم إلا السيف ، حتى يحكم الله بيننا وبينهم ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : أنت وذاك " (٦٦) .

فالنبي - صلى الله عليه وسلم - إذ يفعل ذلك فهو يسعى إلى أن يسلك بأمتة المسلك الذي لا يعجزهم ، ولا يوصلهم إلى مرحلة من المشقة والعنت والحر ج ، الذي يلحق بهم العجز والضرر في أمر دينهم أو أمر دنياهم .

وتكون المشورة ، وتنتهي باستمرار المسلمين على صبرهم حتى يأتي الله بالفرج .

وهذا تجسيد واضح من النبي - صلى الله عليه وسلم - لرعاية مصالح العباد ، فمع علمه بأن المسلمين على الحق ، وأن الأحزاب على الباطل ، فإن ذلك لا يعنى الدخول بالمسلمين إلى درب قد لا يصبرون عليه ، فيلحق بهم الضرر في دينهم ، أو لا يقدرون عليه فيتعرضون للهلاك ؛ فحفظا لمصالح المسلمين في دنياهم وآخرهم ، كأن عرض النبي - صلى الله عليه وسلم - للمصالحة ، ومشاورة المسلمين فيه (٦٧) .

وهذا أصل من الأصول في باب السياسة والحكم ، استشرافا لروح التشريع وأساسه القائم على رعاية مصالح العباد ، والحاكم من واجباته رعاية هذا الأمر وملاحظته ، وأخذ الناس بما يصلح شأنهم في الدنيا والآخرة ، ويبعد بهم عن كل أمر قد يعجزهم ، أو لا يصبرون عليه .

وهذا تأصيل من النبي - صلى الله عليه وسلم - في باب السياسة الشرعية ليعلم الحكام والزعماء كيف يسلكون بالناس ، على أساس رعاية مصالحهم ، ودفع الفساد عنهم .

وبذلك بات واضحا أن مراعاة مصالح العباد ، أصل من الأصول المرعية في أصول الشريعة ، ونصوصها ، وفروعها ، نص عليها القرآن صراحة ، وجسدها النبي - صلى الله عليه وسلم - في تشريعاته ، واجتهاداته ، واتخذها المسلمون من بعده منهجا لهم .

فواجب المسلم العالم المجتهد إدراك هذه الحقيقة ، وتحريها  
فى اجتهاده دوما ، ما دامت هى ركناً وأصلاً فى شريعتنا .  
أهم النتائج :

فى ختام هذا البحث يمكن تسجيل أهم النتائج التى توصلت  
إليها من خلاله ، وذلك على النحو التالى :  
أولاً : إن تعليل الأحكام بمصالح العباد أمر اتفق عليه  
العلماء قاطبة ، والخلاف بينهم لا يعد خلافاً على مبدأ رعاية  
الأحكام للمصالح ، ، وإنما الاختلاف فى تفصيلات كان الأولى  
تركها .

ثانياً : إن نصوص الكتاب والسنة تدلان على رعاية  
مصالح العباد ، وقد أثبتت النصوص ذلك بطرق متعددة ، منها  
المباشر ، ومنها غير المباشر .

ثالثاً : إن الفروع الفقهية التى هى تعبير عن نصوص  
التشريع ، واجتهاد المجتهدين ، فى أبواب الفقه المتعددة ، أصلها  
وأساسها رعاية مصالح العباد .

لذا فإننى أوصى بضرورة وقوف العلماء على هذه  
الحقيقة ، ومراعاتها فى نظرهم واجتهادهم الفقهى والتشريعى .

## الهوامش :

- (١) انظر : الزركشى : البحر المحيط (١٢٣/٥، ١٢٢) الإسنوى: نهاية السؤل (١٦٣/١) ، ابن النجار : شرح الكوكب المنير (٣١٢/١) ، آل تيمية : المسودة (ص٦٣) ، ابن حزم : الإحكام (٥٤٦/٨) .
- (٢) انظر : البصرى : المعتمد (١٦٦/١ ، ٢٠٠/٢) ، ابن النجار: شرح الكوكب المنير (٣١٢/١) .
- (٣) انظر : البخارى : كشف الأسرار (٢٩٤/٣) ، أمير شاه : تيسير التحرير (٣٠٦/٣) ، الشاطبى : الموافقات (٦/٢) الشنقيطى : نشر البنود (١٣١/٢) الأمدى : الإحكام (١٨/٣) الإسنوى : نهاية السؤل (٢٧٥/١) الفراء : العدة (١٤٢٤/٥) ابن النجار : شرح الكوكب المنير (٢١٣/١) .
- (٤) انظر : البصرى : المعتمد (١٦٦/١) .
- (٥) سورة الأنبياء : الآية ٢٣ .
- (٦) انظر القرطبى : الجامع لأحكام القرآن (٢٧٩/١١) .
- (٧) انظر الرازى : المحصول (١٣٢/٥) ابن النجار : شرح الكوكب المنير (٣١٦/١) .
- (٨) انظر الرازى : المحصول (١٢٣/٥) ابن النجار : شرح الكوكب المنير (٣١٥/١) .
- (٩) انظر البصرى : المعتمد (١٦٦/١) الطوفى : شرح مختصر الروضة (٤٠٩/١) .
- (١٠) انظر الطوفى : شرح مختصر الروضة (٤٠٩/١) ابن النجار : شرح الكوكب المنير (٣١٤/١) .
- (١١) سورة المائدة : الآية (٣٢) .
- (١٢) انظر ابن كثير : مختصر تفسيره (٥٠٨/١) .
- (١٣) سورة النساء : الآية ١٦٥ .
- (١٤) انظر الألوسى : روح المعانى (١٨/٦) .
- (١٥) أخرجه البخارى فى صحيحه : (كتاب اللباس / باب الامتشاط (٢٢١/٥) ح ٥٥٨٠ ، مسلم فى صحيحه : (كتاب الأداب ) ١٦٩٨/٣ ح ٢١٥٦ واللفظ للبخارى .
- (١٦) انظر ابن حجر : فتح البارى (٢٤٥/١٢) .
- (١٧) أخرجه الترمذى فى سننه : ( أبواب الطهارة / ما جاء فى سور الهرة (١٥٣/١) ح ٩٢ ، النسائى فى سننه : كتاب الطهارة / باب سؤر الهرة (٥٥/١) ح ٦٨ أبو داود فى سننه : (كتاب الطهارة / باب سؤر الهرة ) (١٩/١) ح ٧٥ ، ورواه غيرهم ، وصححه الألبانى فى إرواء الغليل (١٩٢/١) .
- (١٨) انظر الصنعانى : سبل السلام (٣١/١) .
- (١٩) انظر الشاطبى : الموافقات (٦/٢) حسين : تهذيب الفروق (٤١/١) الزركشى : البحر المحيط (١٢٦/٥) الفراء : العدة (١٤٢٧/٥) .

- (٢٠) انظر أمير باد شاه : تيسير التحرير (٣٠٦/٣) الزركشى : البحر المحيط (١٢٣،٣) آل تيمية : المسودة : (ص٦٣) ابن النجار : شرح الكوكب المنير : (٣١٤/١) .
- (٢١) انظر حسين : تهذيب الفروق (٤١/١) الإسفنى : نهاية السؤل (٢٧٥/١) الزركشى : البحر المحيط (١٢٤/٣) آل تيمية : المسودة (ص٦٣) .
- (٢٢) سورة الإسراء : الآية ٤٣ .
- (٢٣) الشاطبي : الموافقات (٦/٢) .
- (٢٤) أمير باد شاه : تيسير التحرير (٣٠٦/٣) .
- (٢٥) الزركشى : البحر المحيط (١٢٣/٥) .
- (٢٦) آل تيمية : المسودة (ص٦٣) .
- (٢٧) سورة الأنبياء : الآية ١٠٧ .
- (٢٨) الرازى : التفسير الكبير (٢٣٠/٢٢) .
- (٢٩) سورة المائدة : الآية ٦ .
- (٣٠) انظر : الشوكاني فتح القدير (١٨/٢) .
- (٣١) سورة البقرة : الآية ١٨٥ .
- (٣٢) انظر : القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (٣٠١/٢) .
- (٣٣) الألبانى : السلسلة الصحيحة : (١٠٢٢/٦ ، ح ٢٩٢٤) .
- (٣٤) انظر : الصنعاني : سبل السلام (٢٦٢/١) .
- (٣٥) أخرجه : البخارى فى صحيحه : ( كتاب الإيمان / باب الدين يسر ) (٣٩،٢٣/١) .
- (٣٦) انظر : ابن حجر : فتح البارى (٩٣/١) .
- (٣٧) أخرجه البخارى : فى صحيحه ( كتاب الإيمان / باب أحب الدين إلى الله أدومه ) (٤٣- ٢٤/١) .
- (٣٨) انظر : ابن حجر : فتح البارى (١٠١/١) .
- (٣٩) انظر الشاطبي : (٦/٢) : حسين تهذيب الفروق (٤١/١) ابن النجار : شرح الكوكب المنير (٣١٤/١) .
- (٤٠) سورة البقرة : الآية (٢٠٥) .
- (٤١) انظر الشوكاني : فتح القدير (٢٠٨/١) .
- (٤٢) سورة النساء : الآية (٢٩) .
- (٤٣) سورة النساء الآية ٩٣ .
- (٤٤) انظر : الألوسى : روح المعانى (١٦/٥) .
- (٤٥) سورة البقرة : الآية ١٨٨ .
- (٤٦) انظر القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (٣٣٨/٢) .
- (٤٧) أخرجه : ابن ماجة فى صحيحه (كتاب الأحكام / باب ما بنى فى حقه ما يضر الجار (٧٨٤/٢) ح ٢٣٤١) وله طرق أخرى ، قال عنه الألبانى صحيح : إرواء الغليل (٤٠٨/٣) .
- (٤٨) انظر الشوكاني : نيل الأوطار (٢٦٠/٥) .
- (٤٩) أخرجه البخارى فى صحيحه : ( كتاب الجمعة / باب السواك ٣٠٣/١ ح ٨٤٧ )

- (٥٠) الشوكاني : نيل الأوطار (١٠٤/١) .
- (٥١) أخرجه : البخارى فى صحيحه : ( كتاب العلم / باب الغضب ٤٦/١ ح ٩٠ ) .
- (٥٢) انظر ابن حجر : فتح البارى (١٨٦/١) .
- (٥٣) انظر الزيلعى : تبين الحقائق (١٣٨/٥) القرافى : الفروق (٣٢/٢) الشافعى : الأم (٣٩/٥) ، ابن قدامة : المغنى (٥٢٥/٥) .
- (٥٤) انظر الشافعى : الأم (٥٣٩) ، ابن قدامة : المغنى : ( ٥٢٥/٥ ) .
- (٥٥) الزيلعى : تبين الحقائق (١٣٨/٥) .
- (٥٦) حسين : تهذيب الفروق (٤٣/٢) .
- (٥٧) سورة المائدة : الآية ٣٨ .
- (٥٨) انظر الباجى : المنقى (٦٥/٦) ابن القيم : أعلام الموقعين (١٠/٣) .
- (٥٩) انظر : ابن نجيم : الأشباه والنظائر (ص:٨٥) المرداوى : الإنصاف (٢٧٨/١٠) .
- (٦٠) انظر : المرداوى : الإنصاف ( ٢٧٨ ، ٢٧٧/١٠ ) .
- (٦١) انظر : ابن قدامة : المغنى (١٠/٣) .
- (٦٢) أخرجه : مالك فى الموطأ ( كتاب الأقضية / القضاء فى الضورى والحريسة ص : ٥٣٠ ح ١٤٣٢ ) .
- (٦٣) انظر : ابن القيم : أعلام الموقعين (٣/٣) .
- (٦٤) سورة الأحزاب : الآية ١٠ .
- (٦٥) البخارى : كشف الأسرار (٢١٠/٣) ابن النجار / شرح الكوكب المنير (٤٧٩/٤) .
- (٦٦) ابن كثير : البداية والنهاية (١٠٤/٤) .
- (٦٧) انظر : الزيلعى : تبين الحقائق (٢٤٦/٣) ، ابن العربى : احكام القرآن (٨٧٦/٢) .

## المراجع :

- ١ . الأمدى : على ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م - الإحكام فى أصول الأحكام . دار الفكر بيروت ج: ٣ .
- ٢ . الإسفوى : عبد الرحمن ، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول للبيضاوى . الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ج : ٤ .
- ٣ . الألبانى : محمد ، السلسلة الصحيحة . مكتبة المعارف ، الرياض ، ج: ٧ .
- ٤ . الألبانى : محمد ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - إرواء الغليل ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامى ، بيروت ، ج : ٩ .
- ٥ . الألوسى : محمود ، روح المعانى ، فى تفسير القرآن والسبع المثانى ، دار الفكر ، بيروت ، ج: ٣٠ .
- ٦ . أمير باد شاه : محمد ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م - تيسير التحرير على التحرير لابن الهمام . دار الكتب العلمية ، بيروت ج : ٤ .



٧. الباجي: سليمان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م - إحكام الفصول في أحكام الأصول .  
الطبعة الأولى ، تحقيق : عبد المجيد التركي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،  
ص : ٩٨٢ .
٨. البخاري : محمد ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - صحيح البخاري ، تحقيق : مصطفى  
البغا ، مؤسسة الخدمات طباعية ، بيروت ، ج : ٦ .
٩. البخاري : عبد العزيز ، كشف الأسرار على أصول البزدوى . الصدف  
بيلشرز ، كراتشي ، باكستان ج : ٤ .
١٠. البصري : محمد ، ١٩٨٣م - المعتمد في أصول الفقه ، دار الكتب العلمية -  
بيروت .
١١. الترمذى : محمد ، الجامع الصحيح ، تحقيق : إبراهيم عوض ، الطبعة  
الأولى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ج : ٥ .
١٢. آل نيمية : عبد السلام ، ثم ولده عبد الحليم ، أحمد ، المسودة في أصول الفقه .  
جمعها : احمد الجيراني ، تحقيق : محمد عبد الحميد . دار الكتاب العربى -  
بيروت ، ص : ٥٧٨ .
١٣. ابن حجر : أحمد ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري . دار الفكرة ج : ١٣ .
١٤. ابن حزم : على ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - الإحكام في أصول الأحكام ، الطبعة  
الثانية ، دار الجبل - بيروت ، ج : ٨ .
١٥. حسين : محمد ، تهذيب الفروق والقواعد السنية ، عالم الكتب ، بيروت ج : ٤ .
١٦. أبو داود : سليمان ، سنن أبي داود ، تحقيق : محمد عبد الحميد ، الطبعة  
الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، ج : ٤ .
١٧. الرازى : محمد ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - المحصول في علم أصول الفقه .  
الطبعة الأولى ، دار الكتب ، بيروت ، ج : ٢ .
١٨. الرازى : محمد ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م - تفسير الفخر الرازى الطبعة الأولى ،  
دار الفكر - بيروت ج : ٣٢ .
١٩. الزركشى : محمد ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، البحر المحيط ، الطبعة الأولى ،  
تحقيق : مجموعة من العلماء ، وزارة الأوقاف الكويتية ج : ٦ .
٢٠. الزيلعى : عثمان ، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق . إمدادية - باكستان ، ج  
٦ : .
٢١. الشاطبى : إبراهيم الموافقات في أصول الشريعة . ضبط : محمد دراز ، دار  
المعارف ، بيروت ، ج : ٤ .
٢٢. الشافعى : محمد ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - الأم . الطبعة الثانية ، دار الفكر ،  
بيروت ، ج : ٨ .
٢٣. الشنقيطى : عبد الله نشر البنود على مراقى أبى السعود . مطبعة فضالة ،  
المغرب ج : ٢ .
٢٤. الشوكانى : محمد ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - فتح القدير . الطبعة الثالثة ، دار  
الفكر ، بيروت ، ج : ٥ .
٢٥. الشوكانى : محمد ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار . مكتبة الدعوة  
الإسلامية ، القاهرة ، ج : ٧ .

٢٦. الصنعاني : محمد ، سبل السلام شرح بلوغ المرام . مكتبة عاطف ، مصر ، ج : ٤ .
٢٧. الطوفى : سليمان ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م - شرح مختصر الروضة . الطبعة الأولى ، تحقيق د . عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ج : ٣ .
٢٨. ابن العربي : محمد ، احكام القرآن . تحقيق : علي البخارى ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ج : ٤ .
٢٩. الفراء : محمد ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م - العدة فى أصول الفقه . الطبعة الثانية ، تحقيق : د : أحمد المباركى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، ج : ٥ .
٣٠. ابن قدامة : عبد الله المغنى . مكتبة الرياض الحديثة - الرياض ، ج : ٩ .
٣١. القرافى : أحمد : انوار البروق فى أنواء الفروق . عالم الكتب ، بيروت ، ج : ٤ .
٣٢. القرطبى : محمد ، ١٤٠٧هـ - الجامع الأحكام القرآن . الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، ج : ٢٢ .
٣٣. ابن القيم : محمد ، أعلام الموقعين عن رب العالمين . راجعه . طه سعيد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، ج : ٤ .
٣٤. ابن كثير : إسماعيل ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م مختصر تفسير ابن كثير ، الطبعة السابعة . اختصار وتحقيق : محمد على الصابونى ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ج : ٣ .
٣٥. ابن كثير : إسماعيل ١٩٧٧ - البداية والنهاية الطبعة الثانية . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج : ١٤ .
٣٦. ابن ماجة : محمد ، سنن ابن ماجة . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ، ج : ٢ .
٣٧. مالك : مالك ١٤٠٧هـ - ٩٨٧م - الموطأ . إعداد راتب عرموش ، الطبعة العاشرة ، دار النفائس ، ص : ٧٥٦ .
٣٨. مسلم : مسلم ، ١٤٠٣هـ - ٩٨٣م - صحيح مسلم ، الطبعة الأولى ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، ج : ٥ .
٣٩. ابن النجار : محمد ، طبع على مراحل وقد طبع الجزء الأخير عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م شرح الكوكب المنير ، تحقيق : د . محمد الزحيلي - د . نزيه حماد ، دار الفكر ، دمشق ، ج : ٤ .
٤٠. ابن نجيم : زين الدين ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - الأشباه والنظائر . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص : ٤٥٢ .
٤١. النسائى : أحمد ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م - سنن النسائى . ترقيم عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الثالثة ، دار البشائر ، بيروت ، ج : ٩ .
٤٢. المرداوى : على ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد . الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، ج : ١٢ .